

رئاسة الجمهورية الفرنسية

قسم الاعلام

يعتمد فقط ما يلقى  
يحظر النشر قبل الإلقاء

## خطاب

السيد جاك شيراك  
رئيس الجمهورية الفرنسية

بمناسبة اللقاء الاقتصادي  
السعودي- الفرنسي

المنظم من قبل مجلس غرف التجارة والصناعة السعودية

\*\*\*

الرياض - المملكة العربية السعودية  
الاحد 5 مارس (آذار) 2006

السادة الرؤساء،

أود بادئ ذي بدء أن أعبر عن مدى تأثيري لهذه العبارات الحارة التي تفضلتم بها تجاهي وتجاه فرنسا. إنها مدعوة للتشجيع لي، فشكرا لكم.

إن دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله خادم الحرمين الشريفين، تتيح لي أن أعبر له عن صداقتني الوفية، وأؤكد له في بداية عهده مساندة فرنسا للتوجهات التي خطّها لسياسة المملكة. وتترسّخ هذه الزيارة في إطار الحوار المنظم والقائم على الثقة، الذي أقيمه مع الملك عبد الله منذ سنوات طويلة وأعلق عليه أهمية كبرى، كما أنها تجسد العلاقات التي تربط المملكة العربية السعودية بفرنسا بشكل وثيق.

المملكة العربية السعودية لاعب أساسي على الساحة الدولية بالنسبة لفرنسا، سواء من حيث ثقلها النوعي أو دورها المشجع على الاعتدال في منطقة مضطربة، وهي شريك هام لمواجهة التحديات الجديدة في عالم يعيش الكثير من التحوّلات.

لقد وضحت لي محادثاتي مع القادة السعوديين التوجهات الإقتصادية للمملكة، ومشاريعها الإصلاحية الطموحة، وإرادتها في متابعة التنويع الذي لا بد منه للإقتصاد السعودي. يسعدني أيضاً أن ألتقي بأولئك الذين يمثلون القوى الحية في المملكة. لقد حرصت على أن يتم هذا اللقاء بحضور رؤساء أشهر الشركات الفرنسية الذين رافقوني بكل صداقة ومودة.

وأود أن أشكركم على استقبالكم.

المملكة العربية السعودية قوة إقتصادية مزدهرة تحظى بالإحترام لدورها الأساسي الذي يسهم في تحقيق الإستقرار في أسواق النفط، وتتمتع بكل المؤهلات لمواجهة التحديات الإقتصادية لهذا القرن.

وستستفيرون في توجهاكم من الدفع الناجم عن انضمام المملكة مؤخرا إلى منظمة التجارة العالمية، إذ أنه سيتيح وصول العديد من المنافسين الأجانب إلى أسواقكم، إن كانوا من المستثمرين في الصناعة، أو تجاراً أو شركات تقديم الخدمات.

هذا تحدي، لكنني على قناعة بأن شركاتكم ستعرف كيف تتكيف مع الواقع الجديد.

إن الجهود التي باشرت بها الحكومة السعودية في مجال تحرير الأسواق بدفع من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود تشجع على ذلك. أشير هنا بشكل خاص إلى التسريع في عملية التخصيص، وإلى إعادة صياغة النصوص الرئيسية التي تحكم أسواق رؤوس الأموال وتنظيم العمل والإستثمارات الأجنبية.

كلّ هذه التطورات ولدت مناخاً من الثقة أشاد به المراقبون الدوليون.

وأخذأ في الإعتبار هذه النجاحات، أرى أن الوقت قد حان للارتفاع بعلاقتنا الإقتصادية إلى مستوى علاقاتنا السياسية الممتازة. فعلاقتنا الثانية عريقة وهامة: فالململكة العربية السعودية هي ثاني شريك تجاري لفرنسا في منطقة الشرق الأوسط والأدنى. ويبين التطور الهائل في مبادراتنا عام 2005 أننا نسير على الدرب الصحيح. لكن الضعف النسبي لل الصادرات والإستثمارات الفرنسية في المملكة، وإفتقار التنوع في مبادراتنا، دليل على ما يتعمّن علينا القيام به في المستقبل.

هذه هي الرسالة التي جئت لأوجهها لكم اليوم، الا وهي حث الشركات الفرنسية على زيادة التزامها في الأسواق السعودية، وإقناع أصدقائنا السعوديين بالخبرة الفرنسية المتميزة وبإرادتنا بالتعاون معكم.

فالشركات الفرنسية هي في ذروة المعرفة والإبتكار، وتشهد لها بذلك التجارب العديدة الناجحة في نقل الكفاءات في المملكة، وفي بلدان أخرى في المنطقة.

في مجال الطيران والدفاع، تمكن بلدانا من إقامة علاقات متينة وقديمة. فالشركات الفرنسية مثل تاليس وداسو ويورو كوبتر، مستعدة لتقديم كفاءاتها للمملكة.

اما في مجال الطاقة، فنحن نأمل بتعزيز شراكاتنا، وخبرة توتال والمعهد الفرنسي للنفط تحت تصرفكم.

وبغية تلبية الاحتياجات السعودية في مجال البنية التحتية، تتوفر لدى الشركات الفرنسية، كما تعرفون، خبرة لا تضاهى. هناك الشركات التي تعرفونها مثل أستوم للطاقة والمواصلات، ودو فنسي للأشغال الكبرى، وفيوليا وسويس للمياه وشبكات الصرف الصحي، وألكايل لشبكات الإتصالات. كما يوجد العديد من الشركات الأخرى التي تود المساهمة في إنجاز برامجكم الاستثمارية الطموحة.

إن فرنسا التي تمتلك ثاني قاعدة صناعية في أوروبا، لديها كفاءات متعددة ومتعددة، وأشار هنا إلى الصناعات الزراعية الغذائية مع دانون أو لاكتاليس، والمعدات الكهربائية مع شنايدر، وصناعة المواد المتقدمة مع سان غوبان.

ويمثل القطاع المالي أيضاً مجالاً واعداً للتعاون. فقد سبق لكابيلون أن استثمرت منذ عام 1977 في البنك السعودي الفرنسي، ويكفي الإسم شهادة على الصداقة بين بلدينا. كما تتمى فرنسا تعزيز علاقاتها مع المملكة العربية السعودية وتطويرها، عبر بنك بي.أن.بي باريس، وأكسا والعديد من البنوك الأخرى التي تفخر بها كمؤسسات مالية طليعية في أوروبا.

وكذلك الامر بالنسبة لقطاع الخدمات الذي هو في صميم استراتيجية توسيع الاقتصاد السعودي التي التزمت بها سلطات المملكة. ولدى فرنسا في هذا المجال أيضاً شركات مثل سوديكسو وكازينو وآكور التي أثبتت جدارتها على الصعيد العالمي.

إن هدفنا المشترك هو مضاعفة تواجد الشركات الفرنسية في المملكة العربية السعودية، وتوسيع مجالات عملها. هناك اليوم ستون شركة فرنسية في المملكة، تستخدم أكثر من 12000 شخص. يمكننا لا بل علينا أن نعمل على تعزيز هذا التواجد لنساهم في التطور المذهل للمملكة العربية السعودية، ولنشارك فعلياً في الأولوية التي حدثتموها، والتي ندرك تماماً مدى أهميتها لمستقبل المملكة، الا وهي خلق فرص عمل للشباب السعودي.

أتمنى أن تستمر دينامية النمو هذه وأن تترجمَ من خلال تواجد فرنسي متزايد، سواء عن طريق الإستثمارات الصناعية أو تأسيس شركات مشتركة، أو تطوير الشراكات التجارية.

إن فرنسا التي اختارت نهج الاقتصاد المفتوح، راغبة في استقبال المستثمرين السعوديين على أراضيها بأعداد كبيرة. فالليد العاملة الماهرة والتكنولوجيا وقوة الاقتصاد الحديث والمنفتح على العالم، وخيار اليورو كعملة قوية وثابتة، جميعها عوامل هامة تشجع على الإستثمار في فرنسا.

لمساندة هذه الطموحات، أعرف أن بإمكانى الإعتماد على شبكة غرف التجارة والصناعة في المملكة، كما على مجلس الأعمال الفرنسي السعودي الذي يمثل أداة الحوار والتبادل. إن هذا المجلس الذي وضع تحت رعاية غرف التجارة والصناعة في المملكة العربية السعودية وحركة الشركات الفرنسية (ميديف)، والذي يديره رئيسه السيد عبد العزيز الشيخ بنشاط ، مدعو إلى لعب دور أكبر لتطوير المبادرات فيما بيننا ولتوثيق علاقاتنا التجارية الثانية.

السادة الرؤساء،

إسمحوا لي في الختام بتوجيه رسالة صداقة إلى الشعب السعودي، باسمي الشخصي وباسم الوفد المرافق لي وباسم الشعب الفرنسي. صحيح أن المشاريع الاقتصادية تخضع لقوانين المصالح لدى الطرفين، لكن باستطاعتها أن تعطي بُعداً جديداً للحوار والشراكة فيما بيننا. إنها تساهم في المبادرات بين البشر، وعليه، فهي تساهم في تحقيق تفهم أفضل وإزالة سوء التفاهم الذي ينجم عن التباعد والجهل.

ننتمي جماعتنا إلى ثقافات عريقة وذات اعتبار، قادرة أن تغتني من بعضها البعض، شرط أن نتناول الفروق فيما بيننا بروح حب المعرفة والتسامح والإحترام. وعندها، تقرّب هذه الفروق بيننا بدل أن تبعادنا، وتخلق أنماطاً جديدة من التضامن. في هذا الزمن الذي تتزايد فيه ظواهر عدم التفهم في عالم يزداد افتتاحاً وتكافلاً، علينا أن نشجع هذا الحوار الذي لا بد منه والاحترام لمعتقدات الآخر والتي هي في صميم تقاليدنا الثقافية.

شكراً لكم.